

الحكومة أمام اختبار إقناع العراقيين بقدرتها على احتواء الوباء بحلول الصيف

بغداد - أعطت تصريحات المسؤولين العراقيين حول احتواء وباء فايروس كورونا خلال أسابيع رسالة لا تبدو مقنعة في نظر كثير من المواطنين الذين يشكون في تسويات السلطات، في ظل الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد منذ أشهر.

وفي محاولة لامتصاص غضب الناس من الوضع الذي تمر به البلاد، قال وزير الصحة جعفر علاوي في تصريحات للتلزيون الرسمي، الأربعاء، إنه يتوقع احتواء فايروس كورونا المستجد بشكل كامل في البلاد خلال فصل الصيف.

وقال علاوي، وهو أيضاً رئيس خلية الأزمة الحكومية لمكافحة كورونا، إن "خلية الأزمة تراقب الواقع الصحي في العراق، وفي حال حدث تغيير في عدد الإصابات ستضطر إلى تشديد إجراءات الوقاية مجدداً".

ورفعت السلطات منذ الثلاثاء الماضي حظر التجول الشامل، والذي يتزامن مع حلول شهر رمضان، حيث أتاحت الخروج والتنقل خلال ساعات النهار من الساعة السادسة صباحاً إلى الساعة مساءً ولغاية 22 مايو المقبل. وكان حظر التجول الشامل مفروضاً منذ 17 مارس الماضي، ضمن إجراءات أخرى للحد من تفشي الوباء، بينها تعليق الدراسة والرحلات الجوية الداخلية والخارجية، ومنع التجمعات العامة بكافة أشكالها، وحظر دخول الوافدين الأجانب.

وأوضح وزير الصحة العراقي أن اللجنة اتخذت إجراءات جيدة أثبتت نجاحها، مؤكداً أن الإصابات

وتصريحات المسؤولين والبيانات الرسمية التي يتم نشرها تأتي متناقضة مع تقرير نشرته وكالة رويترز مطلع الشهر الجاري بأن الإصابات أكثر مما تعلن عنه السلطات الصحية العراقية. وكانت رويترز قد نقلت عن ثلاثة أطباء ومسؤول في وزارة الصحة ومسؤول سياسي بارز قولهم إن العراق لديه الآلاف من الإصابات المؤكدة بكوفيد - 19، وهو عدد يفوق بكثير عدد الإصابات التي كانت معلنة حينئذٍ وهو 772.

ورغم تلميحات علاوي، إلا أن وكيل وزارة الصحة والبيئة العراقية، جاسم الفلاحي، قد حذر من الاستخفاف أو التهاون بتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي في الوقاية من فايروس كورونا. ونسبت صحيفة الصباح المحلية إلى الفلاحي، وهو عضو خلية الأزمة العراقية لمواجهة فايروس كورونا قوله إن تخفيف حظر التجول خلال شهر رمضان "لا يعني بالضرورة أن الوضع مطمئن وإنما القرار جاء من أجل تسهيل قضاء حاجات المواطنين وعلى الجميع الالتزام بالقرارات التي تصدر من خلية الأزمة واتباع الإرشادات الصحية السليمة".

وأضاف أن "خلية الأزمة تراقب بشدة الموقف الوبائي يوميًا، وتخرج بياناً تفصل فيه الإحصائيات بصورة شفافة دون أن يخفي شيء ولديها معدل بياني لانتشار المرض". وأوضح أنه من خلال جهود وزارة الصحة والبيئة استطاعت تحويل الخط البياني الحاد إلى خط بياني بمستوى هضبي، وهو ما يؤكد أن النظام الصحي في العراق قادر على احتواء المرض. وأكد أن "المؤشرات تتجه إلى الاستقرار الوبائي في العراق، لكن يجب أن يعامل المرض بحذر شديد لأن الوباء قد يتجدد في أي وقت".

وأكد "إننا نعتمد على المواطن بأنه واع بتطبيق الإجراءات الصحية وتقليل الاختلاط وارتداء الكمامات والقناعات وعدم الملامسة مع الآخرين".

وقالت الأمم المتحدة في وقت سابق هذا الشهر إن عددا من المانحين أوقفوا مساعداتهم بسبب مخاوف من أن قوات الحوثيين قد عرقلت توزيع بعض شحنات المساعدات.

ولكن رئيس اللجنة العليا للإغاثة في اليمن دعا المنظمات الدولية إلى زيادة الحصص الغذائية للفئات الأشد فقرا على مستوى البلاد بدلا من التوقف عن الإمدادات. وشدد فتح في الوقت نفسه على ضرورة وضع اليات رقابية ضامنة لسلامة وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها كون هذه المساعدات تأتي بشكل خاص لهذه الفئات بموجب القوانين والاتفاقيات الدولية في أوقات الأزمات والكوارث.

ويعتبر مراقبون سياسيون أن استغلال ميليشيات الحوثي للعملية الإغاثية لصالح "المجهود الحربي" جريمة إرهابية وغير مقبولة قانونا. ويرى فتح أن المنظمات الدولية عليها اتخاذ اليات كفيلة بضمان عدم تكرار ذلك، واتباع مبدأ لا مركزية العمل الإغاثي التي تمت مناقشتها بالتنسيق مع المانحين والمنظمات الدولية، وتطبيق نظام البصمة والصورة وتفعيل

وتنفيذ وباء كورونا".

وتنفيذ وباء كورونا".

وتنفيذ وباء كورونا".



حقوق الإنسان خط أحمر

التشهير بمخالف العزل الصحي يثير جدلا دستوريا في الكويت

برلمانيون وحقوقيون يضغطون على الحكومة للتراجع عن القرار

وجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

ووجدت الحكومة الكويتية نفسها مرة أخرى في مرمى انتقادات الأوساط البرلمانية والحقوقية بسبب قرار لا يزال صدها يثير جدلا واسعاً منذ الإعلان عنه مطلع هذا الأسبوع يتضمن التشهير بمخالف العزل الصحي وحظر التجول عبر وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية في ظل إجراءات مكافحة الوباء، بسبب ما اعتبر خرقاً للدستور ومسا من سمعة الأفراد.

اللجنة العليا للإغاثة في اليمن تطالب بوقف نهب الحوثي للمساعدات الإنسانية

وقالت الأمم المتحدة في وقت سابق هذا الشهر إن عددا من المانحين أوقفوا مساعداتهم بسبب مخاوف من أن قوات الحوثيين قد عرقلت توزيع بعض شحنات المساعدات.

ولكن رئيس اللجنة العليا للإغاثة في اليمن دعا المنظمات الدولية إلى زيادة الحصص الغذائية للفئات الأشد فقرا على مستوى البلاد بدلا من التوقف عن الإمدادات.

وشدد فتح في الوقت نفسه على ضرورة وضع اليات رقابية ضامنة لسلامة وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها كون هذه المساعدات تأتي بشكل خاص لهذه الفئات بموجب القوانين والاتفاقيات الدولية في أوقات الأزمات والكوارث.

ويعتبر مراقبون سياسيون أن استغلال ميليشيات الحوثي للعملية الإغاثية لصالح "المجهود الحربي" جريمة إرهابية وغير مقبولة قانونا. ويرى فتح أن المنظمات الدولية عليها اتخاذ اليات كفيلة بضمان عدم تكرار ذلك، واتباع مبدأ لا مركزية العمل الإغاثي التي تمت مناقشتها بالتنسيق مع المانحين والمنظمات الدولية، وتطبيق نظام البصمة والصورة وتفعيل

وتنفيذ وباء كورونا".

وتنفيذ وباء كورونا".

وتنفيذ وباء كورونا".

وقالت الأمم المتحدة في وقت سابق هذا الشهر إن عددا من المانحين أوقفوا مساعداتهم بسبب مخاوف من أن قوات الحوثيين قد عرقلت توزيع بعض شحنات المساعدات.

ولكن رئيس اللجنة العليا للإغاثة في اليمن دعا المنظمات الدولية إلى زيادة الحصص الغذائية للفئات الأشد فقرا على مستوى البلاد بدلا من التوقف عن الإمدادات.

وشدد فتح في الوقت نفسه على ضرورة وضع اليات رقابية ضامنة لسلامة وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها كون هذه المساعدات تأتي بشكل خاص لهذه الفئات بموجب القوانين والاتفاقيات الدولية في أوقات الأزمات والكوارث.

ويعتبر مراقبون سياسيون أن استغلال ميليشيات الحوثي للعملية الإغاثية لصالح "المجهود الحربي" جريمة إرهابية وغير مقبولة قانونا. ويرى فتح أن المنظمات الدولية عليها اتخاذ اليات كفيلة بضمان عدم تكرار ذلك، واتباع مبدأ لا مركزية العمل الإغاثي التي تمت مناقشتها بالتنسيق مع المانحين والمنظمات الدولية، وتطبيق نظام البصمة والصورة وتفعيل

وتنفيذ وباء كورونا".

وتنفيذ وباء كورونا".

وتنفيذ وباء كورونا".

وقالت الأمم المتحدة في وقت سابق هذا الشهر إن عددا من المانحين أوقفوا مساعداتهم بسبب مخاوف من أن قوات الحوثيين قد عرقلت توزيع بعض شحنات المساعدات.

ولكن رئيس اللجنة العليا للإغاثة في اليمن دعا المنظمات الدولية إلى زيادة الحصص الغذائية للفئات الأشد فقرا على مستوى البلاد بدلا من التوقف عن الإمدادات.

وشدد فتح في الوقت نفسه على ضرورة وضع اليات رقابية ضامنة لسلامة وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها كون هذه المساعدات تأتي بشكل خاص لهذه الفئات بموجب القوانين والاتفاقيات الدولية في أوقات الأزمات والكوارث.

ويعتبر مراقبون سياسيون أن استغلال ميليشيات الحوثي للعملية الإغاثية لصالح "المجهود الحربي" جريمة إرهابية وغير مقبولة قانونا. ويرى فتح أن المنظمات الدولية عليها اتخاذ اليات كفيلة بضمان عدم تكرار ذلك، واتباع مبدأ لا مركزية العمل الإغاثي التي تمت مناقشتها بالتنسيق مع المانحين والمنظمات الدولية، وتطبيق نظام البصمة والصورة وتفعيل

وتنفيذ وباء كورونا".

وتنفيذ وباء كورونا".

وتنفيذ وباء كورونا".



في أمن الحاجة للموثة